

تقرير موجز حول التطورات الأخيرة في بلدة كناكر بريف دمشق الغربي. تشرين الأول/أكتوبر 2020

تواصل قوات الحكومة السورية حصارها على بلدة كناكر في ريف دمشق الغربي منذ يوم الاثنين الموافق 21 أيلول/ سبتمبر 2020 وحتى ساعة كتابة هذا التقرير، والذي يهدف للضغط على أهالي البلدة لتسليم مطلوبين لها على خلفية احتجاجات من قبل الأهالي في البلدة.

وكان مركز توثيق الانتهاكات قد تلقى نداءات استغاثة عاجلة من داخل البلدة للتحرك من أجل الحفاظ على أرواح من تبقى من المدنيين المحاصرين حيث أن الوضع الإنساني قد بلغ درجة خطيرة من التدهور، وأن كارثة إنسانية حقيقية تهدد حياة الآلاف من السكان المدنيين الذين باتوا في مواجهة خطر التعرّض لعمليات اعتقال من قبل قوات الحكومة السورية في حال اجتياحها، إلى جانب انعدام المواد الطبية والإغاثية نتيجة تشديد الحصار وإغلاق كافة المنافذ بشكل عام في الوقت الذي تشهد فيه مناطق ريف دمشق بما فيها بلدة كناكر انتشاراً كبيراً لفيروس كورونا وتسجيل عدة حالات وفاة.

وتخضع بلدة كناكر لسيطرة قوات الحكومة السورية منذ عام 2018 بعد توقيع مجموعات المعارضة المسلحة اتفاق مصالحة وتسوية نص على تهجير المعارضين للاتفاق نحو الشمال السوري.

- في يوم 20 أيلول/ سبتمبر 2020: قام حاجز مؤقت للمخابرات الجوية عند جسر الطيبة بريف دمشق الغربي بين منطقتي الكسوة ودنون، باعتقال 3 سيدات وطفلة من بلدة كناكر (سعاد شيخ سليمان زوجة المعتقل عيسى خميس معتقل منذ 2011، إيمان احمد خميس 20 عام، إسراء عيسى خميس 20 عام مع طفلتها هاتون عجاج 3 سنوات) كنّ قادمات من مراجعة بعد عمل جراحي في مدينة دمشق و تم الإفراج عنهن لاحقاً في يوم الأربعاء الموافق 07 تشرين الأول/ أكتوبر .

- في يوم 21 أيلول/ سبتمبر 2020: نشبت احتجاجات وتوتر أمني في البلدة على خلفية حوادث الاعتقال في اليوم السابق، فقامت نقاط قوات الحكومة السورية القريبة من البلدة بإطلاق رشقات من الرصاص طوال الليل باتجاه منازل المدنيين.

- في يوم 22 أيلول/ سبتمبر 2020: تم اعتقال الشاب نضال خميس أحد أقارب النساء المعتقلات، وشاب آخر من آل قسطلوي. وإثر حملات الاعتقال تم إطلاق الرصاص من قبل مجهولين بسبب محاولة قوات الأمن السوري اعتقال أشخاص آخرين على حاجز القوس عند مدخل البلدة الشمالي ما أدى لمقتل المجند محمد عيسى، وإصابة كل من: علي صالح (عميد)، وفارس بربور (عنصر مصالحات من كناكر). فقامت قوات الأمن بإطلاق النار من اللواء 121 شمالي بلدة كناكر من سلاح "شيلكا" باتجاه منازل المدنيين رداً على ذلك، بالتزامن مع عودة الطلاب من المدارس. وشهدت حواجز متفرقة في ريف دمشق حوادث اعتقال طالت أبناء من بلدة كناكر عُرف منهم حتى الآن محمد الأطرش (عنصر تسويات من المنضمين إلى فرع سعسع)، أسامة حافظ (مدني)، والطفل عمران الرفاعي (13 عام).

- في يوم 03 تشرين الأول/ أكتوبر 2020: توغلت قوات الحكومة السورية بأعداد كبيرة مؤلفة من ثمان مجموعات، حيث تمت مدهامة عشرات المنازل بالتزامن مع قيام القوات الحكومية بالتحضير لإجراء تسويات جديدة لعدد من أبناء البلدة، علماً بأن الاتفاق لم يأت على ذكر المعتقلات والمعتقلين من أبناء البلدة ولم يتم تقديم أية معلومات حول أوضاعهم الحالية .

إن اعتقال القوات الحكومية للسيدات الثلاث والطفلة انتهاكاً للمبادئ الإنسانية العامة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك القواعد الخاصة بحماية المرأة، وإعلانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي منها إعلان وبرنامح عمل فيينا عام 1993 "انتهاكات الحقوق الأساسية للنساء في حالات النزاع المسلح تخالف المبادئ المؤسسة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وإن هذه الانتهاكات تقتضي اتخاذ تدابير فعالة بصورة خاصة".

كما يعد هذا الاعتقال انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف 4 والمواد 88 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف في فقرتها الأولى والمادة الرابعة من الفقرة الثانية من البروتوكول الثاني.

يشكل حصار بلدة كناكر والتهديد المتكرر باقتحامها انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، التي تحظر الاعتداء على المدنيين وتحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين مهما كان الباعث، سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر وذلك بحسب المادة 54(2) من البروتوكول الأول الإضافي؛ والقاعدة 54 من القانون الدولي الإنساني العرفي.

يشكل الحصار انتهاكاً لقاعدة حظر ترهيب السكان المدنيين - المادة 51(2) من البروتوكول الإضافي الأول؛ والمادة 13(2) من البروتوكول الإضافي الثاني الإضافي؛ والقاعدة 2 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، وقاعدة حظر العقاب الجماعي المادة 75 من البروتوكول الأول الإضافي؛ والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني؛ والقاعدة 103 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي. وحظر تجويع المدنيين- بشكل مقصود أو عرضي - وفق نص المادة 54(1) من البروتوكول الإضافي الأول؛ المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني.

يؤكد المركز السوري للإعلام وحرية التعبير على:

- أن تقاعس الحكومة السورية عن التزامها بالبنود التي يتوجب تنفيذها بموجب اتفاقيات التسوية، بإدخال مؤسسات الدولة الخدمية لتأمين حاجات المواطنين، والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي يعيشونها نتيجة الدمار في البنية التحتية، وإعادة الموظفين إلى أعمالهم وإعادة المهنيين إلى نقابتهم، وإطلاق سراح المعتقلين، ولا سيما الذين تم توقيفهم بعد التسويات، في مقابل التركيز على الجانب الأمني ونشر الحواجز الأمنية، واستمرار حملات الاعتقال التعسفي التي تشنها قواتها، هو السبب المباشر لنمو حالة الغضب الشعبي واندلاع الاحتجاجات في عموم المحافظة.

- ضرورة أن يقوم الجانب الروسي بكامل واجباته والتزاماته كضامن لاتفاقات التسوية المبرمة منتصف عام 2018 وإلزام الحكومة بتطبيق كافة بنودها والتدخل بشكل جدي ومكثف لمنع وقوع أي حوادث أو توترات مستقبلية، والالتزام بتسيير دوريات للشرطة العسكرية الروسية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات في عموم محافظة درعا.

- يطالب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير كافة المنظمات والهيئات الدولية وعلى رأسهم مكتب المبعوث الخاص بسوريا، والأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان للبدء بإجراءات عملية فورية لمنع وقوع كارثة إنسانية في بلدة كناكر، والضغط بكافة السبل المتاحة لإجبار قوات الحكومة السورية على فك الحصار عن بلدة كناكر فوراً، والإفراج الفوري عن المعتقلات الثلاث والطفلة، والتحقيق في حادثة الاعتقال والتي تتضمن تعمد استفزاز المدنيين، ومحاسبة المسؤولين عنها وعن تردي الأوضاع الأمنية في المحافظة عموماً.